

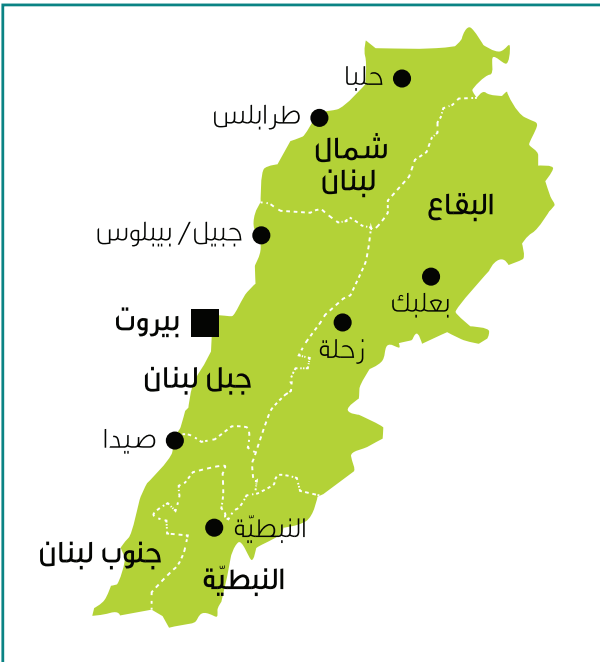
تصورات المواطنين للمؤسسات الأمنية في لبنان

بقلم كارمن جحا^١

ملخص

يركز هذا التقرير على نتائج استطلاع الرأي الذي تم إجراؤه على المستوى الوطني حول تصورات المواطنين للمؤسسات الأمنية اللبنانية، وقد شكلت هذه النتائج جزءاً من الاستبيان الذي أجرته مؤسسة انترناشونال بيرت والمركز اللبناني للدراسات حول تصورات التهديدات الأمنية والمؤسسات المعنية بتوفير الأمن. كشفت هذه الدراسة أن ٩٢٪ من اللبنانيين يعتقدون أنه من واجب الدولة توفير الأمن وأفاد ٧٥٪ من المشاركين في الاستطلاع أنهم قد يلجأون إلى الأجهزة الأمنية التابعة للدولة في حال تعرضوا لجريمة. وأشار هذا التقرير إلى أن المواطن اللبناني يشعر اليوم بأنه أقل أماناً مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، فضلاً عن التفاوت في مستويات الثقة إزاء مختلف المؤسسات الأمنية الذي يعود سببه للفروقات الجغرافية والمجتمعية. وقد اتضح أيضاً، استناداً إلى هذه النتائج، أن اللجوء إلى المؤسسات الأمنية مرتبط إلى حد كبير بطبيعة الجرم ونوعه. تهدف هذه الورقة إلى تحليل كيفية تصوّر المواطنين لدور وأداء المؤسسات الأمنية الرسمية والمؤسسات الأخرى غير التابعة للدولة، وتخلص إلى أن التقاسم المذهبي للسلطة يشكل أحد العوامل الأساسية لنشوء مؤسسات أمنية غير تابعة للدولة ويؤدي بالتالي إلى إضعاف المؤسسات الأمنية الرسمية.

مقدمة: الخدمات الأمنية في سياق دولة ضعيفة



يشمل قطاع الأمن في لبنان مجموعة معقدة من الجهات الأمنية الرسمية وغير الرسمية الهادفة إلى حماية الوطن والشعب اللبناني لاسيما بعض قطاعات هذا الوطن وأطراف هذا الشعب. لا تزال الدولة اللبنانية ومؤسساتها الأمنية، منذ قيامها، تواجه فترات من العنف الداخلي المستشرس والتدخل الخارجي بما فيها أزمة ١٩٥٨، والحرب الأهلية الممتدة من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٠، والصراعات المتكررة مع إسرائيل، والوصاية السورية (١٩٧٦-٢٠٠٥) واجتياح القوات الإسرائيلية (١٩٧٨-٢٠٠٠)، بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدولة والفصائل الفلسطينية وأخيراً تداعيات الأزمة السورية. وقد أدت سنوات العنف الستة عشر خلال الحرب الأهلية اللبنانية إلى إضعاف الأجهزة الأمنية في لبنان وحولت الأحزاب السياسية إلى فصائل مقاتلة ومسلحة. ولم تشكل نهاية الحرب الأهلية في لبنان بداية عملية إصلاح قطاع الأمن كما نصّ عليه اتفاق الطائف ١٩٨٩. أما نزع سلاح وتسريح الميليشيات فقد تم بشكل تدريجي وسمح للقادة السياسيين الطائفيين بإبقاء سيطرتهم إلى حد كبير على القوات المسلحة التي بقيت في غالبيتها كقوات احتياط^٢.

١ أستاذ مساعد زائر في كلية العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت وشريك ومستشار في Beyond Reform and Development
٢ إ. الحكيم و! ماكغفرن (شباط ٢٠٠٨). نحو لبنان أكثر أمناً واستقراراً: آفاق إصلاح قطاع الأمن. واشنطن العاصمة: مركز هنري ستيمسون.

أما الأمن في لبنان، فهو مرتبط إلى حد كبير، على غرار الخدمات العامة الأخرى، بالانتماء الطائفي على مستوى الأفراد والأحزاب السياسية التي تتقاسم السلطة المحلية والوطنية، ما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة الأمر الذي يعكس غياب التوافق حول دور، وتكوين، وقيادة وتفاعل الأجهزة الأمنية. لا يمكن التحدث عن المؤسسات الأمنية دون النظر في السياق السياسي المسيطر والجهات الأمنية غير التابعة للدولة التي لا تزال تلعب دوراً أساسياً في توفير الأمن بعد انتهاء الحرب الأهلية.

أثرت ثلاثة عقود من الوصاية السورية على لبنان على قدرة الحكومات اللبنانية المتعاقبة على إصلاح قطاع الأمن وتطوير المؤسسات الأمنية الوطنية المستقلة. وفرضت هيمنة النظام السوري على مؤسسات الدولة، من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٥، أن ترتبط التعيينات وعملية التوظيف والتدريب والتمويل بتأييد ودعم حلفاء سوريا في لبنان. فضلاً عن ذلك، أتاح النظام السوري تشكيل «ترويكاً» مؤلفة من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لمعالجة القضايا الأمنية الاستراتيجية ما أدى إلى تهميش دور البرلمان والوزارات المعنية. جرّاء هذا

يرتبط الأمن في لبنان، على غرار الخدمات العامة الأخرى، إلى حد كبير بالزعامات السياسية والمصالح الطائفية

الوضع السياسي، شهدت الأجهزة الأمنية اللبنانية بُعيد الحرب الأهلية نقصاً في التمويل وفي القدرات البشرية وكانت خاضعة لنفوذ الجهات السياسية الموالية لسوريا. بالإضافة إلى ذلك، أكسب الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والحرب بين لبنان وإسرائيل عام ٢٠٠٦، نشاطات الفصائل المعادية لإسرائيل المتمركزة في الجنوب وحزب الله بشكل خاص طابعاً وصبغة خاصة. شكل انسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥ فرصة محتملة لإصلاح القطاع الأمني، ونجحت المؤسسات الأمنية في فترة ما بعد ٢٠٠٥ في تعزيز قدراتها إلا أن الجهات الأمنية غير الرسمية واصلت عملها في توفير الخدمات الأمنية^٣.

تركّز هذه الورقة على تصورات المواطنين لدور وأداء المؤسسات الأمنية الرسمية وغير الرسمية في لبنان على أساس استطلاع وطني أجرته انترناشيونال أيرت بين أيار وحزيران ٢٠١٣. شمل هذا الاستطلاع عينة من ٢٤٠٠ مواطن لبناني من مختلف الأقضية اللبنانية باستثناء حاصبيا والهمل ومرجعيون، وهو يستند على أسلوب المقابلات المباشرة باستخدام استبيان موجه وأسلوب المعاينة الاحتمالية النسبية. وتمثل العينة المختارة التكوين الديموغرافي في لبنان: ٥٠٪ من النساء و ٥٠٪ من الرجال، ٩٢،٥٪ من المناطق الحضرية و ٧،٥٪ من المناطق الريفية، ٣٩،٢٪ من المسيحيين و ٨،٣٪ من الدرّوز و ٢٥،٨٪ من الشيعة و ٢٦،٧٪ من السنة، موزعة بشكل نسبي في مختلف المحافظات اللبنانية. من خلال استخدام أسلوب المعاينة الاحتمالية، بلغ هامش الخطأ ٢،٤٥٪. وقد تمّ جدولة نتائج الاستطلاع وتحليلها بعد جمعها لتأكيد وتثبيت التصورات المرتبطة بالأمن وموفري الأمن بين مختلف التجمعات الديموغرافية في لبنان. وتشكل هذه البيانات الجدولة أساس هذه الورقة.

تضم هذه الورقة ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يستعرض التعقيدات والصعوبات التي يواجهها قطاع الأمن في لبنان بما فيها مختلف الأجهزة الأمنية الرسمية، والآثار المترتبة على الحكم الطائفي لتوفير الأمن على صعيد مؤسسات الدولة والمؤسسات غير التابعة للدولة. يقدم القسم الثاني تحليلاً للاستطلاع الذي أجري عام ٢٠١٣ حول التصورات الأمنية ويتضمن خمسة نقاط تتناول العلاقة بين المواطن اللبناني والمؤسسات الأمنية. أما القسم الثالث فيسلط الضوء على أولويات أربعة ترتبط بالعدالة وإصلاح النظام الأمني وهي تهدف إلى تعزيز سبل توفير الأمن لكافة المواطنين والمقيمين في لبنان وترسيخ العلاقة بين الدولة والشعب. أخيراً وليس آخراً تقدم هذه الورقة خلاصة حول فرص الإصلاح في إطار السياق اللبناني.

سياسات قطاع الأمن في لبنان

رسمياً، يتألف قطاع الأمن في لبنان من ستة مؤسسات:

١. القوات المسلحة اللبنانية (الجيش اللبناني) - تتولى مهمة حفظ الأمن الخارجي وهي تحت سلطة وزارة الدفاع.
٢. قوى الأمن الداخلي (ISF) - لاسيما جهاز الشرطة، وهي تحت سلطة وزارة الداخلية والبلديات.
٣. مديرية الأمن العام - وهي تحت سلطة وزارة الداخلية والبلديات.
٤. مديرية أمن الدولة - وهي مرتبطة بمكتب رئيس الجمهورية ومكتب رئيس مجلس الوزراء.
٥. الدفاع المدني - وهو تحت سلطة وزارة الداخلية والبلديات.
٦. إدارة الجمارك اللبنانية وهي تحت سلطة وزارة المالية.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الأمن هو في الواقع أكثر تعقيداً، ويشمل ليس فقط الأجنحة المسلحة لمختلف الأحزاب السياسية الطائفية وإنما مجموعة واسعة من الجهات شبه الطائفية العاملة في المجتمع المدني ومن الأسر والعشائر والقبائل وحتى القطاع الخاص.

يشير أحد التقارير التي صدر مؤخراً عن مؤسسة انترناشونال أليرت أن الجهاز الأمني اللبناني يتسم بنظام معقد من السلطات المتعددة ومن الغموض الدستوري الذي يفرضه النظام الطائفي في لبنان ما يؤثر سلباً على أداء هذه الأجهزة. إن هذا الغموض الدستوري ناتج عن تكريس التمثيل الطائفي في اتفاق الطائف ما يعيق التعيينات وعملية الإشراف على المؤسسات الأمنية. في قلب هذا التحدي المؤسسي تكمن مصالح القادة السياسيين في النظام الطائفي، وتحد هذه المصالح من قدرة قوى الأمن على العمل بنزاهة والاستجابة للتهديدات الأمنية ومتطلبات الأمن.

إن مبدأ تقاسم السلطة في لبنان يفرض أن يكون التمثيل والمشاركة في السياسات والمؤسسات العامة على أساس الانتماء الطائفي. وتجدر الإشارة إلى أن التقاسم المذهبي للسلطة الذي ظهر في العصر العثماني، وتم تكريسه في اتفاق الطائف يفرض المساواة بين المسيحيين والمسلمين في البرلمان والمؤسسات العامة، ويطبّق اليوم أيضاً في تعيينات موظفي القطاع العام لاسيما المؤسسات الأمنية. تاريخياً، هذا يعني أن العلاقة القائمة بين المواطن اللبناني ومؤسسات الدولة تُبنى على وساطة السلطات السياسية المؤثرة، التي غالباً ما تحظى بدعم وتأييد زعماء الطوائف. غالباً ما يوفر هؤلاء القادة - المعروفين بالزعماء

يعتبر أصحاب النفوذ السياسي قادة خارج مؤسسات الدولة قادرة على السيطرة وعلى التأثير بشكل سلبي على أداء مؤسسات الدولة الأمنية

-الخدمات العامة من خلال آليات شبه مؤسسية. يعطي هذا التمثيل الطائفي السلطة لأصحاب النفوذ السياسي، الذين غالباً ما يتولون تنفيذ الأدوار التي من المفترض أن تؤديها المؤسسات الأمنية الوطنية ويتحكمون بقدرة المواطنين على حماية أنفسهم. والجدير بالذكر أن كل القرارات السياسية والسياسات المعتمدة تتطلب عملية بناء توافق الزعماء الذين يتمتعون بحكم ذاتي على جمهورهم الطائفي. كما وأدى التقاسم المذهبي للسلطة في لبنان إلى تعزيز دور الطائفية وتفاقم المحسوبية، لاسيما من خلال توفير الأمن المحلي وتحقيق العدالة.

تتناول هذه الورقة فيما يتعلق بالمؤسسات الأمنية الرسمية أو مؤسسات الدولة، الأدوار والمهام التي تؤديها كل من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني، حيث أن البيانات الناتجة عن الاستطلاع الذي تم إجراؤه عام ٢٠١٣ تقيّم أساساً تصورات المواطنين لهاتين المؤسستين. لذا من المهم التطرق في البحوث المستقبلية إلى دور المؤسسات الأمنية الأربعة الأخرى التي تُعنى أيضاً بتوفير خدمات أمنية للمواطنين وتشكل جزءاً من الجهاز الأمني اللبناني.

تصورات المؤسسات الأمنية

يقدم القسم التالي خمسة دروس مهمة تم استنتاجها من الاستطلاع الذي تم إجراؤه عام ٢٠١٣ حول التصورات الأمنية.

١. إن الثقة في مؤسسات الدولة الأمنية ترتبط بطبيعة الجريمة، وتعتبر قوى الأمن الداخلي المؤسسة الأقل ثقة بين المؤسسات الأمنية

بالرغم من الانقسامات الطائفية التي يتسم بها المجتمع والسياسة اللبنانية منذ قيام اتفاق الطائف، تفترض نتائج الاستبيان أن غالبية المواطنين اللبنانيين يتقون بمؤسسات الدولة الأمنية ما يكفي لطلب مساعدتها في حال تعرضوا لجريمة ما. أعلن ٧٤,٦٪ من الأفراد المشاركين في هذا الاستطلاع أنهم يلجأون أولاً إلى مؤسسات الدولة الأمنية (الرسم ١)، على الرغم من أن النسبة تبدو أقل بكثير في ما يتعلق بالاستجابة إلى العنف الجسدي والسياسي والجنسي أو الأسري. وتشير النتائج إلى أن ٨٦٪ من المشاركين قد يلجأون إلى قوى الأمن الداخلي، في حين يلجأ ٨٠٪ منهم إلى الجيش اللبناني و٦٥٪ إلى مديرية أمن الدولة، و٦٠٪ إلى مديرية الأمن العام.

تعتبر هذه النسب الأعلى مقارنة بأي مجموعة طائفية أو عينة بحثية، وقد أثبتت أن كل من المؤسسات الأربعة تحظى بنسبة من الدعم والتأييد الذي يتخطى الانقسامات الطائفية. في الواقع، لم تُسجل أي اختلافات مهمة في الإجابات بالرغم من تعدد الطوائف باستثناء زيادة مستوى الثقة لدى المسيحيين بالجيش اللبناني مقارنة بثقتهم بقوى الأمن الداخلي وانخفاض مستويات الثقة بين الشيعة والسنة بمديرية أمن الدولة ومديرية الأمن العام. وبالرغم من بعض التباين الإقليمي، حتى في المحافظة التي أظهرت أدنى مستويات الثقة (جنوب لبنان)، تبين أن ثلثي المشاركين في الاستطلاع قد يلجأون إلى مؤسسات الدولة الأمنية لطلب المساعدة.

٤ ز. عثمان وس. قسيس (٢٠١٤). "نظرة عامة إلى قطاع الأمن: تقرير نهائي يعطي نظرة عامة عن القطاع الأمني في لبنان"، مؤسسة انترناشونال أليرت

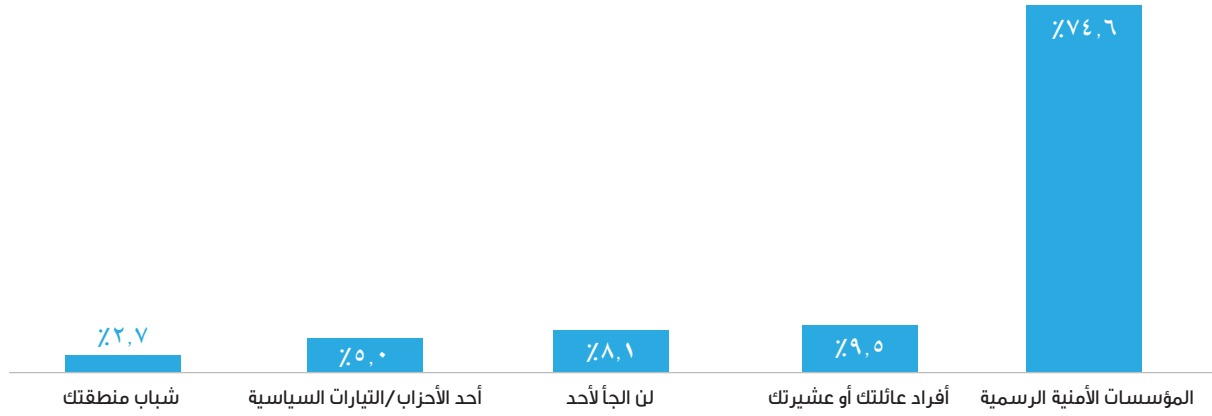
٥ المرجع نفسه

٦ س. حداد (٢٠٠٩). "لبنان: من العشيرة إلى المصالحة، السياسة القومية والعرقية، المجلد ١٥، العدد ٣-٤، ص. ٤١١.

٧ أنظر ت. فاخوري (٢٠١٤). "جدل حول نموذج تقاسم السلطة في لبنان: فرصة أو طريق مسدود لدراسات الديمقراطية في الشرق الأوسط؟"، مجلة الدراسات العربية، ربيع

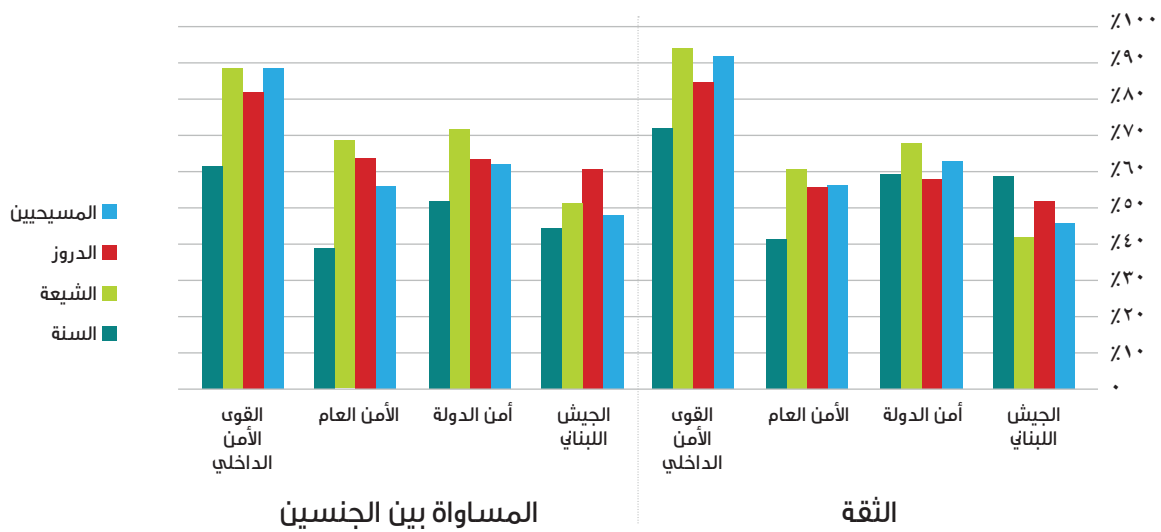
٢٠١٤، ص ٢٣٠-٢٥٥. و. كرو (١٩٦٢). "الطائفية الدينية في النظام السياسي اللبناني"، مجلة السياسة، المجلد ٢٤، العدد ٣، ص. ٤٨٩-٥٢٠.

الرسم ١: إلى من يلجأ المشاركون في الاستطلاع في حال تعرضهم لجريمة (%)؟



تجدر الإشارة إلى أن فرضية اللجوء إلى مؤسسات الدولة الأمنية لمعالجة الجريمة لا يعني الوثوق بها. إذ تعتبر قوى الأمن الداخلي من المؤسسات الأمنية التي تحظى بأدنى مستوى من الثقة، أي بتأييد أقل من نصف المشاركين في الاستطلاع (الرسم ٢)، في حين يحظى أمن الدولة بثقة أكثر من نصف المشاركين والأمن العام بثقة ٦٠٪ من المشاركين والجيش اللبناني بثقة تتجاوز ٨٠٪. ومرة أخرى، تبين أن مستويات الثقة بالمؤسسات الأمنية لم تختلف كثيراً بين مختلف الطوائف باستثناء تدني هذا المستوى لدى السنة إزاء أمن الدولة ولدى الشيعة إزاء قوى الأمن الداخلي.

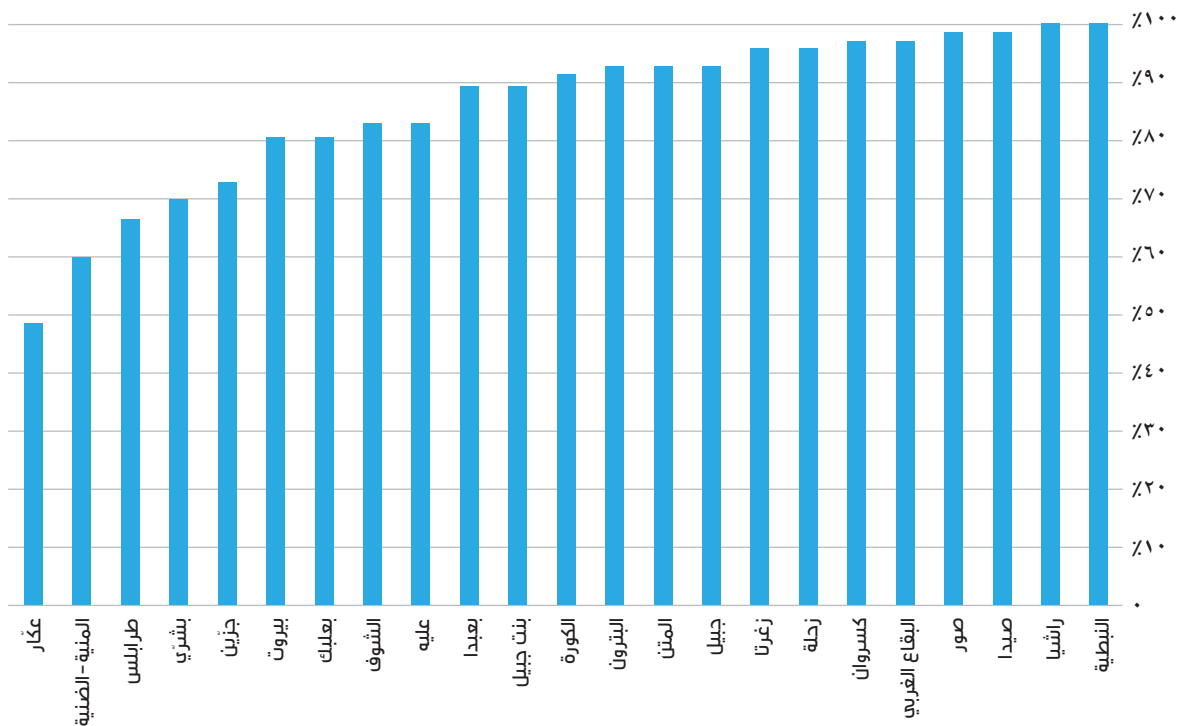
الرسم ٢: نسبة المجيبين الذين يقيمون بشكل إيجابي سلوك مؤسسات الدولة الأمنية، حسب الطوائف



تجدر الإشارة إلى أن مستويات الثقة تسجل تفاوتاً ملحوظاً بسبب اختلاف الأقضية والمحافظات وليس الاختلاف الطائفي، فعلى سبيل المثال، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن مستوى الثقة لدى المواطنين بقوى الأمن ينخفض من ٩٠٪ في راشيا إلى ١٠٪ في صور. وتحظى قوى الأمن الداخلي بأدنى مستوى من الثقة في الجنوب وبأعلى مستوى في مناطق الجنوب الأوسط. في المقابل، يبدو أن الجيش اللبناني يحظى بثقة شبه مطلقة في مناطق الجنوب الأوسط، وبثقة ٩٨٪ في صور (الرسم ٣)، باستثناء منطقة الشمال (طرابلس، المنية الضنية وعكار) حيث تتدنى هذه النسبة إلى ٧٠٪ نتيجة اختلاف اقليمي وليس طائفي. ويصل مستوى الثقة بالجيش اللبناني لدى المواطنين السنة في صيدا والبقاع الغربي إلى ٩٥٪.

تعتبر مؤسسات الدولة الأمنية، في نظر المواطنين، ضرورة وحاجة لا غنى عنها. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض الشكوك حول مدى امكانية اعتمادهم على نوعية الخدمات الأمنية التي توفرها المؤسسات الرسمية. ويؤكد غالبية المواطنين أن قوى الأمن الداخلي متواجدة في مختلف المناطق، حيث يعلن ٧٠٪ من المجيبين عن وجود مقر لقوى الأمن في بلداتهم. وأظهرت تصورات المشاركين في الاستطلاع أن المواطنين اللبنانيين يؤمنون بالمؤسسات الأمنية ولكنهم غير راضين عن أدائها وخدماتها.

الرسم ٣: نسبة المجيبين الذين يتقون بالجيش اللبناني، حسب المناطق^٤



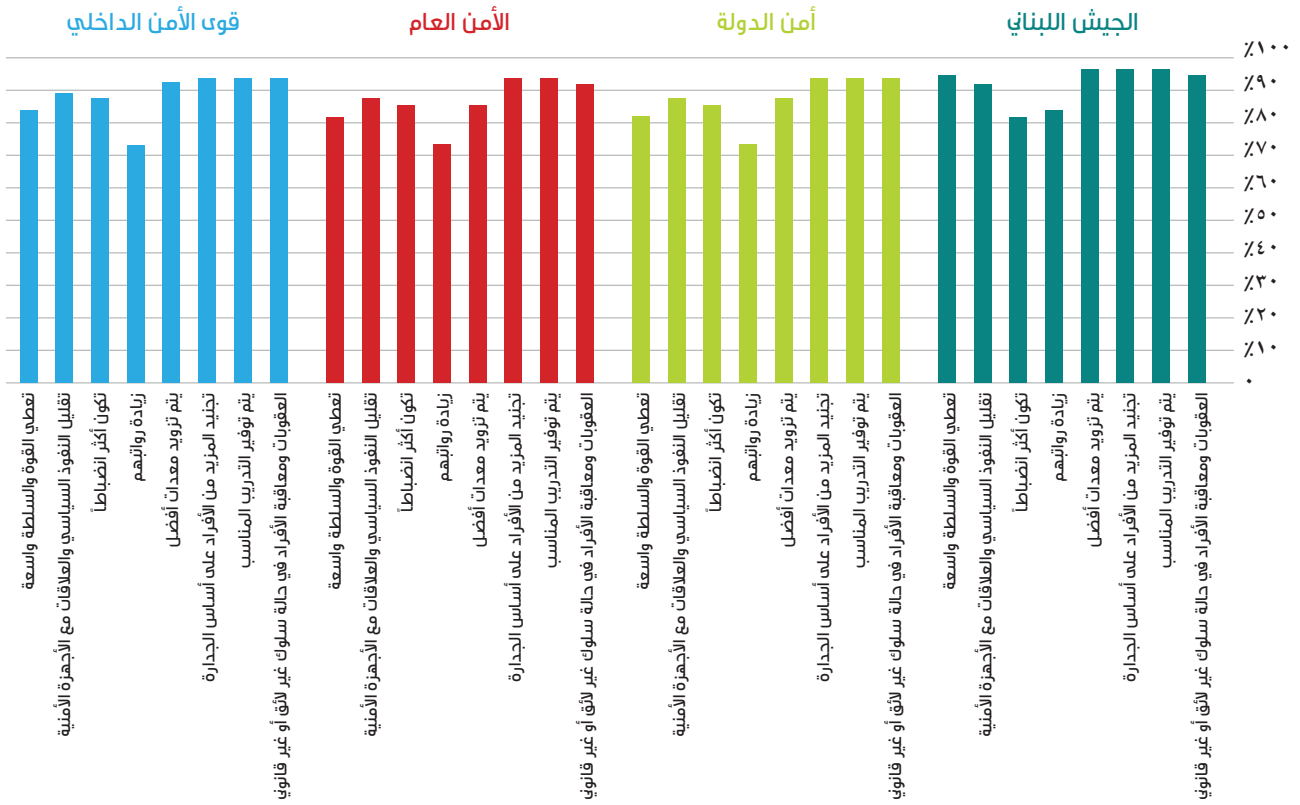
٢. عدم الرضى عن أداء مؤسسات الدولة الأمنية والتوافق حول كيفية تحسينها

كشفت هذه الدراسة عن أولويات المواطنين في حرصهم على إصلاح قطاع الأمن، في إشارة إلى اعتقادهم بإمكانية تحسين وتطوير الأجهزة الأمنية التابعة للدولة. وفي ما يتعلق بكيفية زيادة مستويات الثقة بمؤسسات الدولة الأمنية، اتفقت الأغلبية الساحقة من المشاركين على أن مواجهة الإرهاب، ومحاربة الفساد، واحترام المواطنين واعتقال المجرمين، والحفاظ على السلم الأهلي (وبنسبة أقل) زيادة دوريات الشرطة والقوى الأمنية، تدابير أساسية من شأنها تعزيز ثقة الشعب بالجهاز الأمني اللبناني.

وعندما سئل المشاركون عن كيفية تعزيز فعالية مؤسسات الدولة الأمنية، اتفقت الغالبية الساحقة مرة أخرى (أكثر من ٧٠٪ منهم) على أن التعيينات في جميع هذه المؤسسات يجب أن تكون مبنية على أساس الجدارة، وعلى ضرورة توفير متطلبات التدريب والمعدات، وعلى تطبيق العقوبات في حالات سوء السلوك، وعلى الحرص على الحد من التدخل السياسي، وعلى ضرورة الانضباط، واعطاء هذه المؤسسات المزيد من السلطة وزيادة رواتب العاملين فيها (الرسم ٤).

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن الغالبية الساحقة من المواطنين ترى مجالا لإصلاح الجهاز الأمني اللبناني وتحسينه بغض النظر عن تقييمهم لسلوك تلك المؤسسات، فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن سلوك الجيش اللبناني قد حظي بتقدير إيجابي بنسبة ٨٠٪ بين المواطنين اللبنانيين مقابل ٤٥٪ لقوى الأمن الداخلي، أظهر المجيبون بشكل عام دعمهم لمختلف الحلول والسبل التي من شأنها تحسين فعالية هذه المؤسسات. وحتى بالنسبة للجيش اللبناني، أكد أكثر من ٩٠٪ من المشاركين في هذه الدراسة على ضرورة الحد من النفوذ السياسي الطاغوي، وزيادة فرض عقوبات على الموظفين المخالفين، وتحسين عملية التوظيف لتكون على أساس الجدارة، وتحسين المعدات المتوافرة وعملية التدريب (الرسم ٤). وتبين هذه النتائج بعض الاختلافات البسيطة، ويدل حرص المواطنين على تعزيز قوة الجيش اللبناني وسلطته وزيادة الرواتب والأجور، بالإضافة إلى حرصهم الشديد على تحسين الانضباط بين صفوف عناصر قوى الأمن الداخلي، على أن الجيش اللبناني يحظى باحترام واسع.

الرسم ٤: ما الذي يساعد على تعزيز فعالية مؤسسات الدولة الأمنية بنظر للمجيبين^٩



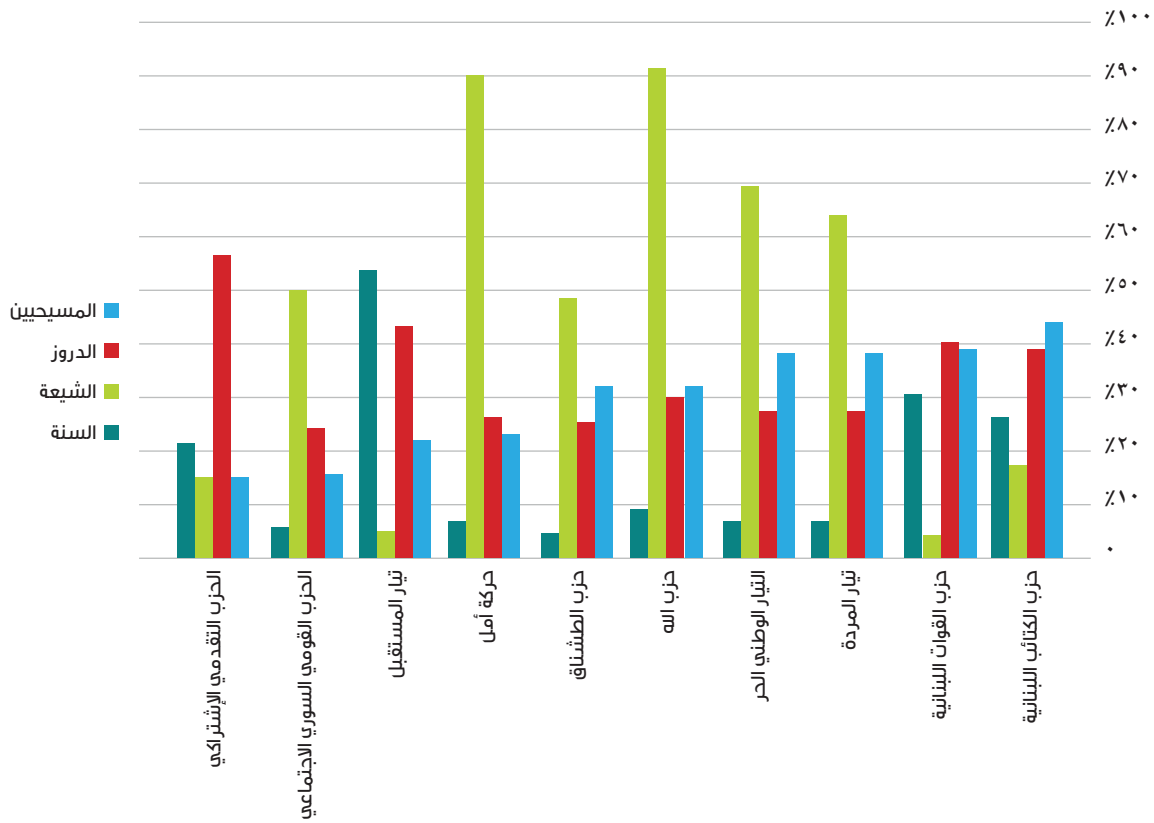
٣. تحظى الأحزاب السياسية اللبنانية بثقة عدد من المشاركين باعتبارها جهات تعنى بتوفير الأمن، غير أن هذه الثقة تختلف باختلاف المجتمع والمنطقة والقضية

كشف هذا الاستطلاع عن مستويات من الثقة المتبقية في الأحزاب السياسية باعتبارها وسيلة لتوفير الأمن، فحوالي ١٦٪ من المشاركين قد يلجأون إلى حزب سياسي في حال وقعوا ضحية جريمة، في حين ٥٪ منهم فقط يعتبرون الأحزاب السياسية ملاذهم الأول قبل أي مؤسسة أمنية أخرى. وذلك يختلف بشكل كبير من طائفة إلى أخرى، فحوالي ٣٠٪ من الشيعة قد يلجأون إلى حزب سياسي للحصول على المساعدة أي ما يقارب ثلاثة أضعاف معدل الطوائف الأخرى. ومع ذلك، لا يزال الشيعة يلجأون بنسبة ٨٩٪ إلى قوى الأمن الداخلي وليس إلى الأحزاب السياسية في حين أنهم يلجأون بنسب أقل من غيرهم من المجموعات الطائفية إلى الجيش اللبناني، أو الأمن العام أو أمن الدولة أو حتى المحاكم (٥٠٪ لكافة المؤسسات).

ويتجلى إلتزام الطائفة الشيعية وتعلقها بالأحزاب السياسية كجهات فاعلة لتوفير الأمن بتسجيل مستويات ثقة تتخطى ٩٠٪ بحزب الله وحركة أمل الشيعية (الرسم ٥). أما الطائفتين السنية والدرزية، فهي تأمن، بغالبية ضئيلة، الحزب التقدمي الاشتراكي (PSP) وقوات المستقبل على أمنها، في حين يعتمد ٣٨ إلى ٤٤٪ من المسيحيين على مختلف الأحزاب المارونية لتوفير الأمن لهم. وبالرغم من ذلك، يبدو الوضع الراهن أكثر تعقيداً مما توحيه الانتماءات الطائفية المبسطة التي نشأت خلال الحرب الأهلية. فمن جهة، تعرب أغلبية كبيرة من الشيعة (٦٣٪ - ٦٩٪) عن ثقتها بالتيار الوطني الحر (FPM) وبحزب المردة، مقابل ٥٠٪ للحزب السوري القومي الاجتماعي (SSNP) (العلويين) ولحزب الطاشناق (الأرمن). ومن جهة أخرى، يظهر أن ٣٠٪ من المسيحيين و ٣٠٪ من الدرورز يتقنون بحزب الله. ويبدو أن علاقات الثقة هذه تُنسب إلى التحالفات السياسية التي نشأت عقب ٢٠٠٥ وليست فقط نتيجة الولاء الطائفي.

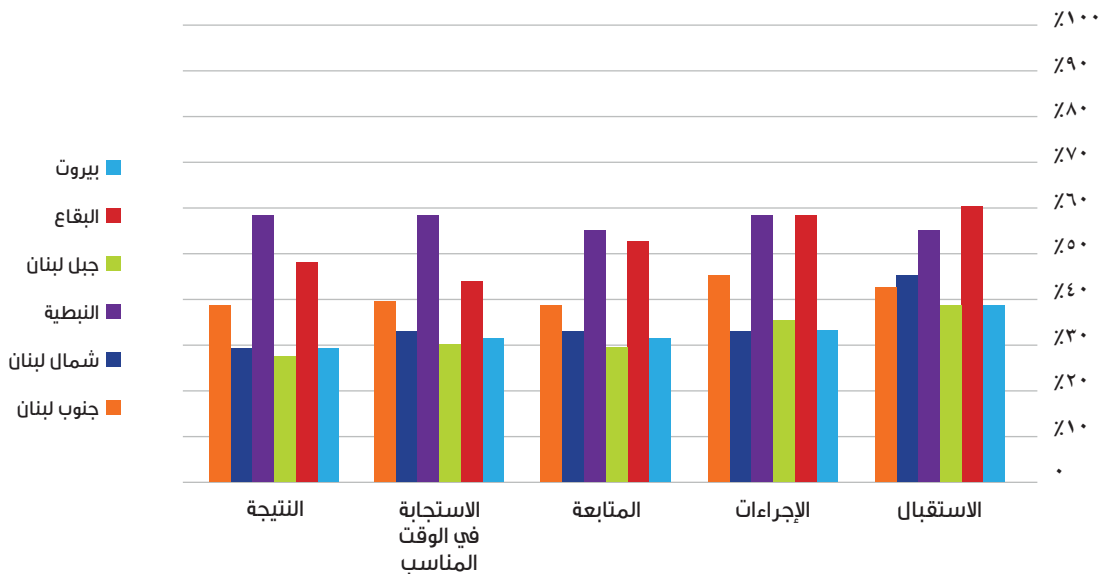
وتجدر الإشارة إلى أن الثقة بالأحزاب السياسية كجهات أمنية تختلف باختلاف المناطق اللبنانية. تُظهر نتائج الاستطلاع أن نسبة التأييد لحزب الله الذي يكاد يكون ساحقاً في بعلبك والنبطية وصور (أكثر من ٩٥٪)، تنخفض لتبلغ بالكاد ٢٠٪ في بيروت وتندعم تقريباً (أقل من ١٠٪) في أقصى الشمال. ومع ذلك، يترافق هذا التأييد لحزب الله مع ثقة كبيرة في الجيش اللبناني، فأكثر من ٩٧٪ من المشاركين في الاستبيان من منطقتي النبطية وصور، وأكثر من ٨٠٪ من منطقة بعلبك، يعربون عن ثقتهم بالجيش اللبناني الذي يحظى بدعم أقل في أقصى الشمال (عكار، المنية الضنية - طرابلس) (انظر الرسم ٣). أما علاقة

الرسم ٥: إلى أي مدى يثق المواطنون بالأحزاب السياسية لتوفير أمنهم، وفقاً للمجموعات الطائفية^{١٠}



الثقة بين المواطن وقوى الأمن الداخلي فهي أكثر تعقيداً وتفاوتاً. ففي حين يظهر سكان النبطية ثقة عالية بالأمن الداخلي، يسجل سكان صور أدنى نسبة من التأييد والثقة (١٠%) لهذا الجهاز الأمني بين مختلف المناطق. قد نجد في لبنان بلدات ومناطق يحظى فيها حزب سياسي بثقة أكبر من أي مؤسسة أمنية فردية، ولكن تعتبر هذه الحالات وهذه البلدات استثنائية. فضلاً عن ذلك، ليس هناك من بلدة لبنانية يستحوذ فيها حزب واحد دون سواه على كل الثقة مستثنياً بذلك مؤسسات الدولة الأمنية، على الرغم من أن مستوى الثقة بقوى الأمن الداخلي لا سيما بالجيش اللبناني هو الأضعف في عكار وطرابلس.

الرسم ٦: نسبة المشاركين الذين يقيّمون بشكل إيجابي جوانب عمل قوى الأمن الداخلي، حسب المحافظات

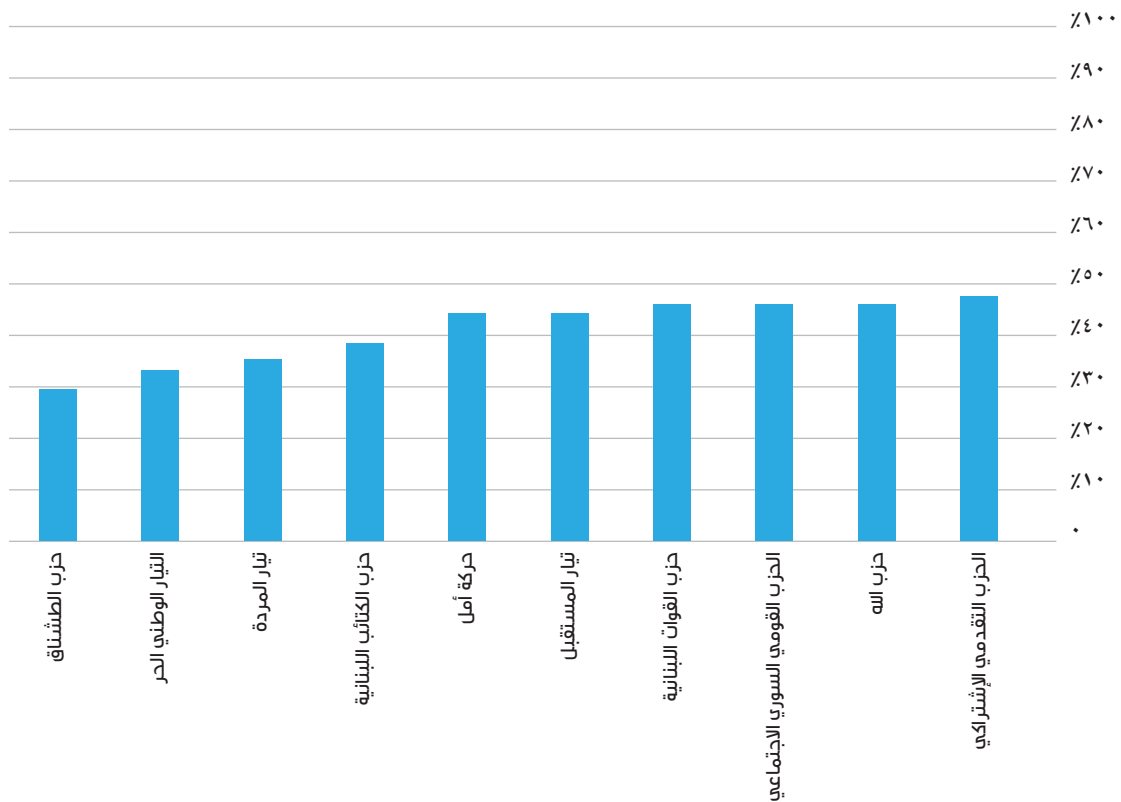


ملاحظة: المحافظة تنسب للتقسيمات الإدارية في لبنان.

بعبارة أخرى، على الرغم من أن كل مجتمع طائفي في لبنان يضع ثقته في أحد الأحزاب السياسية التابعة له بهدف توفير الأمن، لا تتخطى هذه الثقة، في أي منطقة من المناطق اللبنانية مهما علا شأنها، ثقة سكانها بمؤسسات الدولة الأمنية. فضلاً عن ذلك، لا يتجاوز أي حزب على الصعيد الوطني الثقة الموضوعية في أي من المؤسسات الأمنية الرئيسية الأربعة. في حين يُعتبر حزب الله المؤسسة الأقرب على المستوى الوطني لمنافسة مؤسسات الدولة، ويحظى بثقة استثنائية ومميزة بين الشيعة اللبنانيين، لا بد من الإشارة إلى أن محافظتي البقاع والنبطية ذات الأغلبية الشيعية، والتي غالباً ما تعتبر معقلاً للحزب، سجلت أعلى مستويات الثقة والتأييد لقوى الأمن الداخلي التي يراها البعض كمؤسسة ذات هيمنة سنوية.

من المتوقع أن تكون الأحزاب السياسية أكثر استقطاباً للرأي من مؤسسات الدولة. وبالرغم من حجم التأييد الذي يكسبه حزب الله في بعض الأوساط والمجتمعات – تشير الإحصاءات إلى أن ٤٢,٣٪ من الرجال و ٣٧,١٪ من النساء يعتقدون بإمكانية وسهولة الحصول على مساعدة حزب الله في حين أفاد ٤٧٪ من المشاركين، وهي نسبة أعلى، أنهم شعروا بالخطر بسبب حزب الله (الرسم ٧). هذه التصورات ذاتها المتمثلة بالخطر والتهديد سُجلت بنسب مماثلة في غيرها من الأوساط اللبنانية بسبب الأحزاب الأخرى المرتبطة بالعلويين والمسيحيين والدروز والشيعة والأحزاب السنوية.

الرسم ٧: نسبة المشاركين الذين يشعرون بأنهم مهددون من قبل الأحزاب السياسية

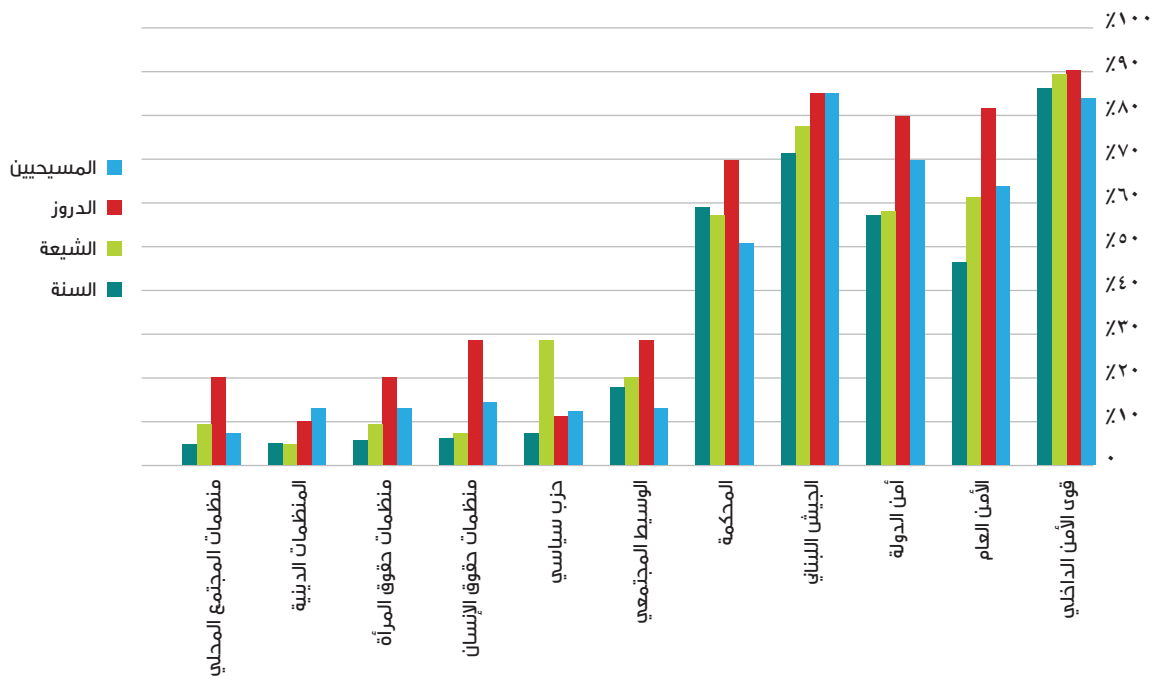


ومن النتائج الأخرى المثيرة للاهتمام هي أنواع القضايا الأمنية التي أحالها الضحايا اللبنانيون إلى الأحزاب السياسية. في ما يتعلق بجرائم الممتلكات مثل السرقة (وهي تمثل ٧٠٪ من مجموع الحوادث)، ٢,٣٪ فقط من هذه الحالات تمت إحالتها لأحزاب سياسية. أما، في ما يتعلق بالاعتداءات الجسدية مثل الاعتداء أو الخطف، ١٥,٦٪ من الضحايا يلجأون إلى الجهات الفاعلة السياسية. في حين من المرجح أن يلجأ ضحايا العنف السياسي جراء التفجيرات والاعتداءات (محاولات الاغتيال) أو اشتباكات الشوارع بنسبة ١٠,٥٪ إلى الجهات السياسية الفاعلة ومؤسسات الدولة الأمنية على حد سواء، على الرغم من أن أكثر من ٧٠٪ منهم لا يطلبون أي مساعدة. في ما يتعلق بضحايا الجرائم، يتبين أن المنتمين إلى الأحزاب السياسية هم أكثر استعداداً للجوء إلى الأحزاب السياسية من غيرهم. والمثير للاهتمام أن ضحايا الجرائم يفيدون بأنهم أكثر استعداداً (في المستقبل) للجوء إلى الأحزاب السياسية من الأفراد الذين لم يقعوا يوماً ضحية. كما وأظهرت النتائج أن المشاركين الذين لديهم أقارب يعملون في مؤسسات الدولة الأمنية يفضلون (٨١٪) عدم الإبلاغ عن حالات العنف السياسي لمؤسسات الدولة وأبدوا ثقة أكبر في فعالية وسلوك الأحزاب السياسية التي توفر الأمن.

٤. إن الأحزاب السياسية ليست الجهات الأمنية الوحيدة غير التابعة للدولة التي يلجأ إليها اللبنانيون، وهي ليست بالضرورة الجهات الأكثر ثقة أو التي يسهل الوصول إليها.

لا يعتبر لبنان استثنائياً تماماً في الدور الذي تؤديه الجهات السياسية الهادفة إلى تحقيق الأمن والعدالة، والأحزاب السياسية ليست الجهات الوحيدة غير التابعة للدولة التي يلجأ إليها المواطنون لمعالجة القضايا الأمنية. وتشمل المؤسسات غير التابعة للدولة الوسطاء، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة، والمنظمات الدينية والجماعات المدنية كما وتشمل الجهات الأمنية الأقل رسمية كالأسر أو القبائل والأصدقاء والجيران ومجموعات الشباب المحلية («شباب الحي»).

الرسم ٨: من بين مزودي الأمن إلى من يلجأ المشاركون في حال تعرضهم لجريمة، حسب الطوائف



أفاد المسيحيون بأكثرية أنهم قد يلجأون إلى وسيط مدني بدلاً من الأحزاب السياسية في حال تعرضهم لجريمة (الرسم ٨). وأظهرت النتائج أن وحدهم الشيعة يميلون إلى طلب مساعدة الأحزاب السياسية وأن اللبنانيين بشكل عام نادراً ما يلجأون إلى طلب مساعدة أو حماية منظمات المجتمع المدني، ونادراً ما يبدو الفرق واضحاً بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب أو المصالح الطائفية الأخرى في لبنان. والجدير بالذكر أن بعض المنظمات غير الحكومية في لبنان (NGO) تنتمي إلى جماعات أو أسر زعماء الطوائف الدينية وتلعب دوراً حاسماً في تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ١١.

في الاجمال، أفاد ٩,٥٪ ممن شملهم الاستطلاع انهم قد يلجأون إلى الأسرة، العشيرة أو القبيلة (انظر الرسم ١). وفي حالات العنف الجنسي والأسري، ترتفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ في مختلف المناطق اللبنانية، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الافراد الذين اتصلوا بمؤسسات الدولة الأمنية التي تبلغ ٣٥٪، وهذا يشير إلى انعدام الثقة بمؤسسات الدولة الأمنية والمحاكم من حيث قدرتها على معالجة مثل هذه الحالات بجدية، على الرغم من ان النساء المشاركات في الاستبيان (وخاصة تلك اللواتي كن ضحايا جرائم) يضعن ثقتهن أكثر من الرجال بقوى الأمن الداخلي. أما في البقاع، فتبين أن نحو ١٨٪ من السكان يعتمدون على الأسرة أو القبيلة لحمايتهم، وهي النسبة الأعلى في البلاد. وقد يرتبط هذا بوجود وانتشار ضئيل للأجهزة الأمنية في هذه المحافظة التي يطغى عليها الطابع الريفي بالإضافة إلى قلق متزايد إزاء العنف الجنسي في البقاع.

في لبنان، لا تنحصر الجهات المسلحة بأجهزة وعناصر الدولة والأحزاب السياسية فحسب. ويفيد اللبنانيون الذين رأوا جهات غير حكومية (حوالي ثلثي المواطنين) تحمل السلاح في قراهم وبلداتهم أن فقط نصف هؤلاء الأفراد المسلحين هم مسجلون ككوار في الأحزاب، في حين يشمل النصف الآخر الحراس الشخصيين، والصيادين، وحراس الأمن والمجرمين. ويكمل هؤلاء الأفراد مجموعة الجهات الأمنية المحتملة في لبنان.

٥. ثقة ضعيفة في النظام القضائي اللبناني أكثر مما هي عليه في المؤسسات الأمنية

كشفت نتائج الاستطلاع أن تصورات المواطن اللبناني لدور وأداء النظام القضائي تبدو سلبية. وأفاد غالبية المواطنين المشاركين أنهم يعتمدون على الأجهزة الأمنية ويثقون بها، في حين أن أكثر من نصف هؤلاء يرون أنه من الصعب الوصول إلى المحاكم، فضلاً عن أنها غير عادلة، وغير فعالة. وأكثر من ٦٠٪ من المجيبين لا يعتبرون المحاكم مستقلة. لذا فإن النظرة السلبية لنظام المحاكم قد يوضح لم يعتقد المواطن اللبناني أن الإبلاغ عن الجرائم لدى قوى الأمن الداخلي أو غيرها من الأجهزة الأمنية اللبنانية قد لا تؤخذ على محمل الجد. ومن المثير للاهتمام أن أعضاء الأحزاب يعتبرون المحاكم مستقلة في حين يحمل ضحايا الجرائم نظرة أكثر سلبية في تقديرهم للنظام القضائي من الأفراد الذين لم يتعرضوا للمحاكم.

على ضوء نتائج الاستطلاع، يتضح أن تصورات النظام القضائي مختلفة وحتى متناقضة بين منطقة وأخرى. بشكل عام، أعرب سكان محافظتي النبطية والجنوب عن تقديرهم الإيجابي للمحاكم، في حين أبدى سكان الشمال رأياً سلبياً. إذ لا يرى سوى ربع السكان أن المحاكم فعالة أو مستقلة. غالباً ما يعرب سكان النبطية عن وجهات نظر إيجابية جداً حول عناصر أخرى من النظام الأمني والقضائي اللبناني ويبدو المشهد مثيراً للاهتمام في الشمال حيث يظهر السكان مستويات عالية من الثقة بقوى الأمن الداخلي. وهذا يشير إلى خلل في نظام الأمن والعدالة بين الشرطة والمحاكم، الأمر الذي يقوض الثقة في الدولة بشكل عام.

يرى المواطنون أن المحاكم اللبنانية تفتقر إلى الاستقلالية وأن قوى الأمن الداخلي لا تعالج الجرائم بجدية

القطاعات ذات الأولوية في عملية إصلاح النظام الأمني

تعتقد الغالبية الساحقة من المشاركين في الاستطلاع أن على الدولة توفير الأمن وحماية المواطن وهم يلجأون إلى مؤسسات الدولة الأمنية في حال تعرضهم للجرائم، إلا أنهم يعتقدون أيضاً بإمكانية تعزيز وتحسين أداء هذه المؤسسات الأمنية، وخاصة قوى الأمن الداخلي وسلوكها من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير والحلول. وبذلك، يمكن تعزيز الأمن والاستقرار والحد من مستويات انعدام الأمن المتفشي في مناطق كثيرة في لبنان ١٢. وعلى ضوء الأدلة التي تم جمعها من استطلاع الرأي الذي أجري عام ٢٠١٣ حول التصورات الأمنية في لبنان، تم تحديد وتسليط الضوء على أربع مجالات رئيسية لتحسين وتعزيز مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية على النحو التالي.

يرى ٩٢٪ من المشاركين في الاستطلاع أنه من واجب الدولة توفير الأمن للمواطن

إن وجود مراكز قوى الأمن الداخلي في المناطق يساهم في تعزيز شعور المواطن بالأمان

١. الوصول إلى المؤسسات الأمنية: اعتمد المشاركون في الاستبيان في تقييمهم للخدمات الأمنية على وجود أو غياب مراكز للشرطة بالقرب من مكان إقامتهم. ويوضح التقرير مراراً وتكراراً أن مجرد وجود مركز للشرطة قد يشكل رادعاً للجريمة، وهذا خير دليل على أن الوسيلة الأولى لتحسين الخدمات الأمنية تكمن في تواجد رسمي لقوى الأمن الداخلي في جميع المحليات والمناطق. في هذا الصدد، أعرب ٧٤,٦٪ من الأفراد المشاركة بأنهم قد يلجأون إلى المؤسسات الأمنية في حال وقوع جريمة (انظر الرسم ١). هذا يعزز الفرضية القائلة بأن الوجود الفعلي للأجهزة الأمنية قد يزيد أعداد المواطنين الذين يعتمدون على هذه المؤسسات. وتعتبر منطقة البقاع حيث يتواجد قوى الأمن الداخلي بأعداد ونسب منخفضة وضيعة جداً خير دليل على أن غياب الأجهزة الأمنية الرسمية يشجع المواطن على اللجوء إلى الجهات الأمنية غير الرسمية المتمثلة في المقام الأول بالأسر قبل الأحزاب السياسية.

يشعر المواطن أنه على الرغم من لجوئه إلى قوى الأمن الداخلي إلا أنه قد لا يتلقى المساعدة أو الحماية التي يحتاجها

٢. توفير الأمن والعدالة: هناك وسيلة أخرى لتقييم الأجهزة الأمنية بالتأكد من حق المواطنين في الحصول على الحماية الأمنية كضحايا للجرائم أو استجابة للنزاعات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. والجدير بالذكر أن ضحايا الجرائم أقل تأييداً لقوى الأمن الداخلي والمحاكم، إذ وفقاً للمشاركين يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لتوفير الحماية أو معالجة القضايا الجنائية. وهذا يدل على أن الجهات الأمنية غير التابعة للدولة تتمتع بهامش من الحرية يخولها التدخل وتقديم الحماية المباشرة أمام التهديدات الأمنية المترتبة بالمواطن، ما يقوض ثقة هذا الأخير بالمؤسسات الأمنية الرسمية. هنا، أشارت نسبة عالية من المشاركين إلى أنهم وقعوا ضحية جرم ما ولكنهم

لم يبلغوا عن الحادثة أمام الأجهزة الأمنية. هذا هو الحال بالنسبة للجرائم السياسية أو جرائم العنف الجنسي، حيث لا يسعى الضحايا بغالبيتهم إلى الحصول على تعويض من الدولة. وهذا يدعم الفكرة القائلة بأنه يمكن تعزيز تصورات المواطن لمؤسسات الدولة الأمنية من خلال تحسين سمعة هذه الأجهزة، بما في ذلك قدرتها على التصرف إنما أيضاً استقلاليتها السياسية أو رغبتها في التحرك.

يتعين على مؤسسات الدولة الأمنية اتخاذ تدابير رسمية وملموسة لمعالجة تدفق اللاجئين السوريين

٣. معالجة أزمة اللاجئين السوريين: استناداً إلى بيانات الاستبيان الذي أجري عام ٢٠١٣، شكلت الحرب القائمة في سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان مصدر قلق لكل المشاركين تقريباً، وقضية أمنية ديناميكية كبيرة للبنان. أظهرت العينة مستويات

عالية من عدم الثقة بمجموعات اللاجئين، والفلسطينيين والعمال الأجانب. ويعتبر التحدي المتمثل في استيعاب أكثر من مليون لاجئ سوري قضية أمنية فشلت الأجهزة الأمنية حتى الآن في مواجهتها والتصدي لها. وقد حاول الأفراد والجماعات غير التابعة للدولة معالجة القضايا المطروحة بأنفسهم والإمسك بزمام الأمور. بالرغم من أن هذه الخطوة لا تعتبر في حد ذاتها من مهام الأجهزة الأمنية، إلا أن معالجة الأزمات (الاجتماعية والاقتصادية والأمنية) ومواكبة الأزمة السورية من شأنها تحسين نظرة ورأي المواطن بالأجهزة الأمنية وإثبات قدرتها على التعامل مع التحديات الإنسانية والسياسية.

من المفترض أن تشعر النساء أكثر من الرجال بعجز المؤسسات الأمنية على توفير الأمن المطلق لهنّ

٤. حماية النساء: في حين لا يؤثر النوع الاجتماعي بشكل ملحوظ على التحديات التي يواجهها قطاع الأمن اللبناني، تشكل قدرة الأجهزة الأمنية لكسب ثقة النساء على وجه الخصوص موضوع تساؤل. وتعرب النساء عن مخاوفها أكثر

من الرجال من السفر والتنقل لمسافات طويلة وتفيد بأن نسبة كبيرة منهن تعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والجرائم ذات الصلة (٩,٢٪ من النساء مقابل ٣,٨٪ من الرجال). كما يبدو أن نسبة النساء اللواتي قصدن مركزاً أمنياً أقل من نسبة الرجال، ما يدل على أن المؤسسات الأمنية «لا تناسب» النساء مقارنة بالرجال، بالرغم من أن النساء عرضة للخطر كالرجال إن لم يكن أكثر من الرجال. هذا يدعم فكرة أن العلاقات بين المرأة ومؤسسات الدولة الأمنية يمكن تحسينها من أجل زيادة مستويات الرضا لدى النساء والرجال على حد سواء إزاء الأجهزة الأمنية.

قد يساهم العمل في تنفيذ هذه الأولويات الأربعة في تحسين نظرة المواطن لإدارة المؤسسات الأمنية والطريقة التي من خلالها يقيم الخدمات التي توفرها الدولة. ان استمرار الاعتقاد بأن مؤسسات الدولة الأمنية تتقاعس في تصديها لهذه الأولويات الأربعة يعطي المواطن مبرراً للجوء إلى الجهات الأمنية غير الحكومية، سواء الأحزاب السياسية أو الأسر أو الجهات الخاصة.

الخلاصة: أولويات الإصلاح

على ضوء التفاصيل التي تمّ ايضاحها أعلاه، يبدو أن تاريخ الدولة اللبنانية المضطرب قد حدد شكل المؤسسات الأمنية في البلاد. وقد أثر النظام الطائفي الذي يقوم عليه عمل مؤسسات الدولة اللبنانية، على المهام والوظائف التي يضطلع بها قطاع الأمن. هذا العامل، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التحديات الهيكلية والاقتصادية وحجم واستمرارية المشاكل الأمنية التي تواجه لبنان، قد شكلت تحديات كبيرة للجهات اللبنانية المعنية بتوفير الأمن وساهمت في تشكيل تصور معين للتهديدات الأمنية ولمزودي الأمن.

كما وأظهرت هذه الدراسة، ما سعت هذه الورقة إلى إيضاحه وإثباته، أنه على الرغم من كل العقبات الحقيقية والمتصورة التي تعيق عمل قطاع الأمن وتقدمه، لا تزال مستويات الثقة بمؤسسات الدولة الأمنية تفوق بكثير الثقة التي يظهرها المواطن بالجهات غير الحكومية. ومع ذلك، أعربت نسبة كبيرة من المشاركين في الاستطلاع عن عدم رضاهم عن أداء مؤسسات الدولة الأمنية ويرون ضرورة إصلاح هذا القطاع.

وقد ساهمت التصورات الأمنية، وهي أبعد ما تكون عن كونها فعالة لتقديم الخدمات الأمنية، في إتاحة الفرصة أمام الجهات غير الحكومية لتأدية مختلف الأدوار الأمنية. يساهم هذا الاتجاه في تقديم مستوى أعلى من الأمان للسكان، كما ويؤدي إلى تقويض سلطة المؤسسات الأمنية الرسمية ودورها.

تؤكد هذه النتائج على ضرورة إصلاح قطاع الأمن بهدف تمكين وتحسين أداء مؤسسات الدولة الأمنية التي يقع على عاتقها وفقاً لنسبة تصل إلى ٩٢٪ من المشاركين، مهمة خدمة المواطن اللبناني. إن تصور المواطنين أن الأجهزة الأمنية يصعب الوصول إليها، وأنها لا تستجيب أو لا يمكن الاعتماد عليها يساهم في تزايد عدم الثقة لدى المواطنين بالدولة كجهاز قادر على توفير الأمن. ومن المهم إدراك الحاجة إلى الأجهزة الأمنية التي تسعى إلى إرساء الاستقرار الضروري لإعادة بناء الثقة.

بالاشتراك مع:

LCPS

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

بتمويل من:



عن «مؤسسة انترناشونال اليرت»

تساعد «انترناشونال اليرت» الناس على إيجاد حلول سلمية للصراعات. نحن من منظمات بناء السلام الرائدة في العالم، مع خبرة تناهز الـ ٣٠ عاماً في مجال إرساء أسس السلام. نعمل مع السكان المحليين حول العالم لمساعدتهم على بناء السلام، ونقدّم للحكومات والمنظمات والشركات النصائح حول كيفية دعم السلام.

شكر

تتوجّه مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات بالشكر للإتحاد الأوروبي لتمويله مشروع إصلاح القطاع الأمني في لبنان منذ حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٢. وتعتبر هذه السلسلة من الأوراق المرجعية ثمرة المعلومات والخبرات التي تمّ جمعها من خلال العمل المستمر على مدى السنتين الماضيتين. كما نعبر عن إمتناننا بشكل خاص للمساهمات القيمة التي قدّمها كل من إيونور غوردون، ريتشارد ريف، زينا عثمان، ساري قسيس وكريم المفتي.

كما تتغنم مؤسسة انترناشونال اليرت هذه الفرصة لتعبر عن إمتنانها لدعم مانحيها الإستراتيجيين، نذكر منهم: الدائرة البريطانية للإنماء الدولي UKAID، والوكالة السويدية للتعاون الدولي في مجال التنمية، ووزارة خارجية هولندا، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية.

تعبير الآراء الواردة في هذه الورقة مسؤولية مؤسسة انترناشونال اليرت فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة أو سياساتها.

International Alert.
346 Clapham Road, London SW9 9AP, United Kingdom
Tel +44 (0)20 7627 6800, Fax +44 (0)20 7627 6900
Email info@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553

International Alert Lebanon.
PO Box 113-7455, Hamra, Beirut, Lebanon
Tel +961 (0)1 744 037

/InternationalAlert

@intalert

ISBN: 978-1-909578-86-9